

# محكمة فلسطينية تحمي الأمن القومي بحظر مواقع إلكترونية

## نقابة الصحفيين تتوجه للقضاء منددة بمجزرة بحق حرية التعبير



حظر المواقع الإلكترونية يعني قتل الحقيقة

السلطة الفلسطينية التي تحتوي على القرار مطالبة إياه بالتدخل لوقف الاعتداء على حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية. وطالبت المنظمة، السلطة الفلسطينية بالوقف الفوري لقرار حجب عشرات المواقع الإلكترونية بزريعة "تهديد الأمن القومي والإخلال بالأداب والنظام العام". وأضافت أنه في ما يبدو أن المادة 39 من قانون الجرائم الإلكترونية جاءت بوضوح، وضعت السلطة الكاملة في يد السلطة التنفيذية والقضاء، لتقرير ما إذا كانت المواقع تنتهك الأمن والسلام والاداب والنظام، ما يُشكك في مصداقية بلاغ النائب العام الفلسطيني حول ذلك. وشددت على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحمايتها عبر مواقع الإنترنت، لاسيما حق التعبير عن الرأي المكفول في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.

من أجل استئناف القرار، وتابع "من لم تعجبه المواقع الإلكترونية الحالية، فليقدم البديل والقارئ من يمين". وقال أبو بكر، إن النقابة في حل من أي اتفاقيات سابقة مع النيابة العامة، رداً على خطوة حجب المواقع. يذكر أن مثل هذا القرار يبقى محدوداً من حيث الفاعلية الإعلامية، خاصة في عصر مواقع التواصل الاجتماعي وتطور محركات البحث وأجهزة الاتصال الذكية، كما يبقى محدوداً من الناحية الجغرافية باعتبار أنه غير نافذ في قطاع غزة ومنطقة القدس المحتلة. بدورها، وجهت منظمة "سكاى لاين" الدولية بريقة عاجلة للمقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير في الأمم المتحدة، يدعي كاي، بعد قيام السلطة الفلسطينية بحجب عشرات المواقع الإلكترونية دون أي سند أو مسبق قانوني، وأرسلت المنظمة الدولية نسخة من قرار المحكمة

وأضافت النقابة "هذا القرار القضائي المستند إلى القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية يؤكد على تخوفات النقابة باعتبار هذا القانون سيفسح مسطراً على رقاب الصحفيين". وأضافت "قرار المحكمة قد يعد استخداماً فظاً لهذا السيف، ويشكل استهتاراً بنقابة الصحفيين والجسم الصحفي عموماً، إضافة إلى أنه يناقض تعهدات رئيس الحكومة محمد اشتية بصون الحريات الإعلامية". وقال نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر، إن نقابته قررت التوجه للقضاء الفلسطيني، والاستئناف على قرار محكمة الصلح، بحجب عشرات المواقع الإلكترونية. وأضاف أبو بكر في مؤتمر صحفي عقده في مقر النقابة بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، إن "حماسي" النقابة توجهوا إلى المحكمة ذاتها اليوم،

وأضاف "تم الطلب من المحكمة بالنظر في حجب مواقع أخرى بناء على شكوى تلقته النيابة العامة حول ما تنشره هذه المواقع من مواد عدد كبير منها لا يُعرف من هم القائمون عليها". وأوضح المصدر "أن بإمكان المتضررين التوجه إلى المحكمة لتصويب أوضاعهم". ووصفت نقابة الصحفيين الفلسطينيين في بيان القرار "بأنه يوم أسود في تاريخ الصحافة الفلسطينية". ونشرت "مجزة" بحق حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام الفلسطينية. وقالت النقابة في بيان "هذا يوم أسود في تاريخ الصحافة الفلسطينية". وأضافت أن "القرار القضائي... يؤكد على التخوفات التي طالما عبرت عنها النقابة وهو استهتار بالنقابة والجسم الصحفي عموماً ويناقض تعهدات رئيس الوزراء بصون الحريات الإعلامية".

اعتبرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين قرار حظر عشرات المواقع الإلكترونية وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي، بأنه يوم أسود في تاريخ الصحافة الفلسطينية، يعبر عن استهتار بالنقابة والجسم الصحفي عموماً ويناقض تعهدات رئيس الوزراء بصون الحريات الإعلامية.

رام الله - أثار قرار أصدرته محكمة فلسطينية في رام الله في الضفة الغربية، بحظر 59 موقعاً إلكترونياً، انتقادات وتنديبات واسعة، وأعلنت نقابة الصحفيين الفلسطينيين أنها ستوجه للقضاء للاستئناف على القرار. وأعرب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الثلاثاء، معارضته لقرار المحكمة في رام الله، وقال للصحافيين في مدينة طولكرم في الضفة الغربية، "طلبتنا من النائب العام وجهات الاختصاص إعادة النظر في هذا القرار"، وأضاف أن "نقابة الصحفيين سوف تستأنف ضد القرار ونحن سعدون بذلك". ونشرت العديد من المواقع الإخبارية المحلية صوراً لقرار صادر عن محكمة صلح رام الله يتضمن حجب 59 موقعاً إلكترونياً وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، معظمها فلسطينية، بناء على طلب من النائب العام.

عدد من المواقع الفلسطينية محجوبة منذ سنتين ويجري كل ستة شهور تجديد القرار حسب قانون الجرائم الإلكترونية

ووفقاً لنص القرار، الذي أصدره القاضي محمد حسين، فإن "هذه المواقع قامت بنشر ووضع عبارات وصور ومقالات عبر الإنترنت تُهدد الأمن القومي والسلام الأهلي والإخلال بالنظام العام والآداب العامة وإثارة الرأي العام الفلسطيني". وجاء في نص قرار المحكمة أنها استندت إلى قانون الجرائم الإلكترونية. وذكر بيان من مكتب النائب العام أكرم الخطيب، أن "قرار الحجب جاء بعد ورود شكاوى للنيابة العامة ضد هذه المواقع، وأن بعضها مجهول المصدر والتمويل والإدارة". ويستند قرار المحكمة إلى قانون لمعالجة الجرائم الإلكترونية أقرته الحكومة الفلسطينية العام الماضي وأثار

## السباق ينطلق نحو «جائزة الصحافة العربية»

العامية في ما يتعلق بقواعد المشاركة وشروط الترشيح والمعايير المعتمدة للحكيم وفرز الأعمال. وقال الشمسي إن الارتفاع المتواصل لمنحنى جودة الأعمال المشاركة خلال السنوات الماضية يبشر بتقليص مشاركات على قدر كبير من التميز ربما تتجاوز في جودتها ما تلقته الجائزة من أعمال خلال الدورات السابقة.



وأشار إلى أن نادي دبي للصحافة سيوفر كافة عناصر الدعم لتسهيل عملية ترشيح الصحفيين العرب المتواجدين في مناطق متفرقة من العالم. وقد أدخلت الأمانة العامة للجائزة مجموعة من الأفكار التطويرية على عمل الجائزة في العام الماضي، من ضمنها وضع آلية جديدة للفرز بهدف الارتقاء بعملية تحكيم الجائزة وتطويرها لتكون مرنة ومواكبة للمتغيرات السريعة في قطاع الصحافة والإعلام، بالاستناد إلى أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، حيث أتاحت النظام الجديد لكل عضو تقييم المشاركات عبر رابط إلكتروني مخصص ومنح كل عمل درجة من 1 إلى 10 شريطة وضع ملاحظات حول كل عمل مقدم، تمهيداً لتحويل النتائج إلى لجان التحكيم التي تبدأ عملية التحكيم الفعلي للجائزة بعد استخلاص نتائج الفرز.

ديب - أعلنت الأمانة العامة لجائزة الصحافة العربية ممثلة بنادي دبي للصحافة، عن فتح باب التقدم للمشاركة في الجائزة بدورتها التاسعة عشرة، ضمن فئاتها الثلاث عشرة التي تشمل مختلف مجالات العمل الصحفي. وحدد نادي دبي للصحافة تاريخ 6 يناير 2020 موعداً نهائياً لتسليم طلبات المشاركة وترشيحات المؤسسات الصحافية ضمن مختلف فئات الجائزة، حيث تبدأ فور إغلاق باب تلقي المشاركات عمليات الفرز الأولية تمهيداً لباقي خطوات التحكيم بمختلف مراحلها وصولاً لاختيار ثلاثة مرشحين عن كل فئة قبيل إعلان الفائزين في حفل توزيع الجوائز الذي سيقام مع ختام منتدى الإعلام العربي في 26 مارس 2020. وذكرت الأمانة العامة للجائزة أن المعايير المهنية الرفيعة المتبعة في اختيار وتكريم الكوادر الصحافية العربية المتميزة من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، ستبقى الضمانة التي تكفل للجائزة نزاهتها وسمعتها الناصعة التي تلقى احترام وتقدير مجتمع الصحافة العربية، والإطار الذي يكفل لها الاستمرار في القيام برسالتها على الوجه الأكمل بما يعود بالإيجاب في نهاية المطاف على القارئ العربي. ودعا جاسم الشمسي، مدير جائزة الصحافة العربية، كافة المؤسسات الصحافية والصحافيين العرب لزيارة الموقع الإلكتروني للجائزة: (https://aja.dpc.org.ae) والإطلاع على شروط ومعايير الترشيح للجائزة، بما فيها المستندات التي استحدثتها الأمانة

## نشاط إيراني روسي مكثف على فيسبوك وأستغرام يستهدف الأميركيين

وقال جليشر إن الشبكة ذات الصلة بوكالة أبحاث الإنترنت الروسية استخدمت 50 حساباً على موقع أنستغرام لمشاركة الصور وحساباً واحداً على موقع فيسبوك لجمع 246 ألف متابع نحو 60 بالمائة منهم بالولايات المتحدة. وأضاف "ركزوا للغاية على بناء جمهور، وهذا أمر تفعله أولاً عندما تحاول التحضير لعملية". وأوضح خلال مؤتمر عبر الهاتف "لقد وضعنا حدّاً لهذه الحملات بسبب سلوكها المخادع وليس المحتوى الذي قامت بمشاركته على الشبكة". ورضت فيسبوك هذه العمليات في إطار عملها المستمر لضمان نزاهة الانتخابات

وقال ناخايل جليشر مدير سياسة أمن الإنترنت في فيسبوك "نرى أن هذه العملية تستهدف النقاش العام الأميركي إلى حد كبير وتشارك في نوع من القضايا السياسية التي تشكل تحدياً وانقساماً في بعض الأحيان". وأضاف "عندما تقدم على ذلك، يكون جزء مما نخرط فيه موضوعات هامة بالنسبة للانتخابات. لكن لا يمكنني أن أقول بالضبط ماذا كان هدفهم". وأشار إلى أن "هذه الحملات أنشأت شبكات حسابات لخداع حسابات أخرى بشأن هويتها وأنشطتها. لقد أبلغنا الشرطة والهيئات التشريعية وشركاءنا الصناعيين بما لدينا من معلومات".



أمام فيسبوك عمل شاق قبل الانتخابات

واشنطن - أعلنت مجموعة فيسبوك أنها أوقفت أربع عمليات تلاعب بالأراء شنتها مجموعات تمارس التضليل تخفت تحت ستار أفراد واستخدمت منصات شبكة التواصل الاجتماعي بدعم من إيران وروسيا. وأكدت المجموعة ومقرها كاليفورنيا أن حملات التأثير أدارت مئات الحسابات على فيسبوك وأنستغرام واستهدفت مستخدمي شبكة الإنترنت في دول عدة بينها الولايات المتحدة وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقالت فيسبوك إن شبكة حسابات على موقع أنستغرام تعمل من روسيا استهدفت أميركيين برسائل سياسية مثيرة للانقسام منتحلة أسماء أشخاص محليين في ولايات أميركية منها فرجينيا وفلوريدا. وأوضحت الشركة أنها حذفت 50 حساباً على موقع أنستغرام التابع لها وحساباً آخر على فيسبوك منشأ في روسيا ويستهدف الولايات المتحدة، منسيرة إلى أن هذه الحسابات الروسية مرتبطة بمجموعة تسمى "وكالة أبحاث الإنترنت" والتي تم حظرها في الولايات المتحدة في وقت سابق بدعوى انتهاكها للقوانين والتدخل في الانتخابات الأميركية في عام 2016. كما حذفت الشركة 93 حساباً على موقع فيسبوك و4 حسابات على أنستغرام منشأة من إيران وتركز على الولايات المتحدة أو بعض المجتمعات الناطقة باللغة الفرنسية، إلى جانب عشرات الحسابات التي تستهدف أميركا اللاتينية ودولاً أخرى.